

دخلت عليه كاسين في التبرع ويكوت ذكيت العطف والمديت فالاول كقام القوم الزيدا
والاعتراف في موكلة الساسة فقط قاله الشاعر سهل الدهر الابلية ونهاها والاطلح
ثم بها بها والاصل قام القوم الزيدا وهو الدهر الابلية ونهاها واطلح القوم الزيدا
ما مررت بخير الا زيدا اخيرا فاحس بك ذلك والموكلة اسم المبالغة في المعطف
هو العاقل هو الاول والعامل في الدال اما مفردا والمذكور في الحروف ومن الدال
قول الشيخ رحمه الله انهم الاقوال العلاء والاصل الاقوال العلاء فالقوم الزيدا
من الجور والابلية ويحوي كونه مضمونا على الاستثناء والعلاء بدل من القوم وهو يدل على
كل ومن بدل البعض مما يحوي احد الزيدا الوجه والاستعمال ما يحوي بدل الزيدا
ويحوي في زيدا نصب على الاستثناء واجمع العطف والمديت في قول الشاعر
الا حيلة الاربعة والارملة فرسبه بدل من قوله ورمله عطفت نظريه والاصل
من شين ان عمده رسيه ورمله وان حروف ان رسيه وعمله بدل من حصول وجهه
وذكر بعضهم في لا يعطف بل في الاستثناء فلا يقال قام القوم ليس زيدا ولا عمرا والاقوال
غير زيد ولا عمرا والظاهر خلافه والله الموفق

وان جمع لا للتوكيد مع نفي
الغائب باعتبار دع نفي وهو ما بالجملة المستثنى وليس
عن نصب جملة تحت سبق نفي والالتوكيد وذلك هو ان تراها التوكيد
يفصلها بضمها في ما قبلها من الاستثناء وهي جملة كالتي تذكرها لانها لا
لا يفهم الكلام والحاصل ان الالف اعني المكنية لغير زيد اما ان يكون الاستثناء
منها او لا فان كان غير مفرغ فسيط في ان شاء الله تعالى وان كان مفرغ
ونصب الباقي بمقام الزيدا لا عمرا الاكبر وهو قام الزيدا الاكبر والاقوال
الاعتراف الاكبر يحصل تاثير العامل في زيد وهو الاول لا يستقدم فرغ على الثاني
ما عداه الا ويحوي ان يجعل الثاني في عمرا ويحوي اول من جعل الثاني في نصب
وليس من نصب سواء معنوا او قلت ما رايت ان زيدا الاكبر لا ينصب ماسوا
وما عداه منصوب بالاول والاقوال ان يجعل تاثير العامل في الاول كاسين وقوله الثاني
يدعي اجلي وصير الثاني في واحد وقوله التوكيد في موضع الحال من الذي

والشعر وان يكون موكلة فلما وكذا ومعنى ام ليس وعن معاق به والجملة وف اي ليس
نصب سواء معنوا يوجد في كلامهم وسبق ان قد نجد في نصه ليس واحد المرفوع
وهو ان نفي مع نفي **نصب جملة مستثنى**
نصب الثاني في نفي **نصب جملة مستثنى**
نصب الثاني في نفي **نصب جملة مستثنى**
يقول في الاربعة التبرع وذكرها اذا كررت بدون التبرع فلا يحلها اما ان يكون المستثنى
مقدما على المستثنى من الاول فان كان مقدما نصب المستثنى كلها موكلة ان الكلام نحو
حياة الزيدا الاكبر الاكبر القوم او غير موجب كالمسوق بالنفي وشبهه نحو ما جاء الزيدا
الاكبر الاكبر القوم وهو على حياة الزيدا الاكبر الاكبر القوم وكذا ان نصب اذا اخذت من الجيب
كقوله القوم الزيدا الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر
قوله ونصب ما في كاسين اول الكتاب انما الاتباع اوله تقول ما جاء احد الزيدا الاكبر
الاكبر في نفي زيدا لا ما قبله وينصب ما عداه وان نسبت نفي غير زيد الا ونصب
الجمع على الاستثناء لان الحاصل انما هو واحد ما قبله كما لو كان دون واحد من المرفوع
عليه كقولك ونفي بواحد منها كما لو كان دون واحد ومنه بقوله لم ينزل الاكبر الاكبر
وظاهر كلامه انه لا يجوز رفع الجمع على الاكبر ونحو الجوارحين الاكبر وقوله وحكمها في
التضاد كقولك وشبهه كذا ان ما رايت المستثنى الاول من المستثنيات حكمها كقولك
في الاحوال والاضراب نحو ما قام احد الزيدا الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر
زيدا الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر
الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر
ما في نفي جملة مستثنى من القوم كقوله ونصب جملة مستثنى من القوم كقوله ونصب
وقيل كل من نفي زيدا ونحوه وحال النفي ما في نفي جملة مستثنى من القوم كقوله ونصب
استثناء بعض من نفي جملة مستثنى من القوم كقوله ونصب جملة مستثنى من القوم كقوله
كأنه في قولك القوم الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر الاكبر
والعبرون والكساف ان كل واحد مستثنى مما قبله في الخبرات الا ربع من الاصل